اتحاد الجامعات العربية

مجلّة اتّحاد الجامعات العربيّة للآداب

مجلّة علميّة نصف سنويّة محكّمة

تصدر عن الجمعيّة العلميّة
لكلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء
في اتّحاد الجامعات العربيّة

المجلّد الحادي والعشرون

العدد الأوّل

أبريل 2024م/ شوال 1445هـ

ISSN 9849- 1818

المصطلح النحويّ وبدائله السياقيّة: دراسة في تطويع المصطلح داخل النصّ اللغويّ

أمجد طلافحة *

https://dol.org/10.51405/ 21.1.4

المجلد 21 – العدد الأوّل – ص ص 93 – 126

تاريخ الاستلام: 2023/8/1

تاريخ القبول: 2023/10/4

ملخّص

كثيرا ما نلاحظ، عند القراءة في كتب التراث النحويّ وجود، (مصطلحات وألفاظ) مشتقّة من جذر واحد، مختلفة في انتمائها المقوليّ، تُستعمل في تقديم المعطيات اللغويّة وشرحها، وتكاد تكون هذه الظاهرة حاضرة في جميع المؤلّفات النحويّة، بصرف النظر عن فترة تأليفها. فنجد استعمال الفعل مجرّدا ومزيدا، ومصرّفاً مع الضمائر، ومبنيّا للمعلوم والمجهول، ونجد استعمال المصدر بأبنيته المختلفة، ونجد استعمال الصفة بصيغ متنوّعة، ونجد استعمال الاسم، معرّفاً ومنكّرا، ومفرد وجمعاً، وغيرها من الصيغ والبِنى.

وقد كان النهج المُتّبَع تقليديّا في دراسة المصطلح يقوم على عزل المصطلحات من مُدوّناتها في فهارس وقوائم، ثمّ يحلّل الباحثون هذه القوائم والفهارس، ويناقشون على أساسها قضايا المصطلح المختلفة، فيقفون عند تلك الظاهرة، وكثيراً ما كانوا يُرجعونها إلى باب الترادف.

- جميع الحقوق محفوظة للجمعيّة العلميّة لكلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2024.

* قسم اللغة العربيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد، الإمارات العربيّة المتّحدة.

وهـذا البحـث محاولـة في تفسـير هـذه الظاهـرة وفهمهـا، باسـتثمار النـصّ الـذي وردت فيـه هـذه الألفـاظ، والسـياقات التـي اسـتُعمِلتْ داخلهـا؛ بهـدف الإجابـة عـن تسـاؤلات حـول العلاقـة الدلاليّـة التـي تربـط هـذه الألفـاظ بالمصطلـح، وحـول الـدور الـذي تلعبـه بمختلـف انتمائهـا المقـوليّ في تعيـين المفاهيـم النحويّـة والتعبـير عنهـا، وحـول الـدور الـذي يلعبـه الفعـل في الإحالـة إلى المفاهيـم.

وفي سـعينا لفهـم هـذه الظاهـرة ومحاولـة تفسـيرها سـنعتمد عـلى مسـح مدوّنـة مكوّنـة مـن عـدد مـن كتـب النحـو التراثيّـة، تمثّـل فـترات زمنيّـة مختلفـة، ممتـدّة إلى نحـو سـتّة قـرون، بـدءا بكتـاب سـيبويه، فالمقتضـب للمـبرد، ثـمّ شرح المفصّـل لابـن يعيـش، ثـمّ أضـح المسـالك إلى ألفيّـة ابـن مالـك لابـن هشـام.

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح النحوي، الانتماء المقوليّ، النصّ، السياق.

المقدّمة:

يُلاحظ المرء، عند القراءة في كتب التراث النحوي، وجود (مصطلحات وألفاظ) مشتقّة من جذر واحد، مختلفة في انتمائها المقوليّ، تُستعمل في الحديث عن الموضوعات النحويّة، وتحليل المعطيات اللغويّة وشرحها، وقد يقف المرء حائراً أمام هذه الظاهرة؛ فهي ظاهرة لا تُحصر في فترة زمنيّة دون غيرها؛ إذ تكاد تكون حاضرة في جميع المؤلّفات النحويّة، بصرف النظر عن فترة تأليفها. فنجد استعمال الفعل مجرّدا ومزيدا، ومصرّفاً مع الضمائر، ومبنيّا للمعلوم والمجهول، ونجد استعمال المصدر بأبنيته المختلفة، ومعرّفاً ومنكّراً، ونجد استعمال الصفة بصيغ متنوّعة، مفردة ومجموعة، ومعرّفة ومنكّرة، ومذكّرة ومؤنثّة، ونجد استعمال الاسم، معرّفاً ومنكّرا، ومفرد وجمعاً، وغيرها من الصيغ والبِنى المختلفة في انتمائها المقوليّ والمشتقّة من جذر واحد[1].

فمن الجذر (ض. م. ر) مثلا، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: ضمير، والضمير، والضمائر والإضمار، وإضمار، وأضمرَ، ويُضمِر، ويُضمَر. ومن الجذر (ع. د. ي)، نجد (مصطلحات) مثل: التعدّي والتعدية والمتعدي والمتعدّية وعدّى وتَعَدّى وعُدِّي. ومن الجذر (ج. م. ع)، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: جمْع والجمع والجميع والجماعة والمجموع وجَمَعَ، وجُمع. ومن الجذر (ر. ف. ع)، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: رَفْع والرفع ومرفوع، والمرفوع والارتفاع والرافع، ورفَعَ ويرفَع ويُرفَع وارتفع. ومن الجذر (ن. ص. ب)، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: نَصْب والنصب وناصب والناصب وناصبة والناصبة ونواصب والنواصب ونَصَبَ وينصِب ويُنصَب ومنصوب والمنصوب ومنصوبة وانتصب وانتصاب والانتصاب ومنتصب والمنتصب. ومن الجذر (ج. ر. ر)، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: جرّ والجرّ، وجارّ والجارّ ومجرور والمجرور، وجارّة والجارّة، وجَرَّ وجُرَّ وانجرّ. ومن الجذر (ج. ز. م)، نجد (مصطلحات وألفاظاً) مثل: جزْم والجزم وجوازم والجوازم ومجزوم والمجزوم وجازم والجازم وجَزَم ويَجزِم وانجزم ويُجزَم، وغيرها الكثير. ويحقّ للمرء أن يطرح التساؤلات الآتية إزاء هذا الانتشار الواسع لهذه الظاهرة: ما العلاقة الدلاليّة التي تربط هذه الألفاظ بالمصطلح،

وهل تلعب تلك الألفاظ بمختلف انتمائها المقوليّ أيّ دور في تعيين المفاهيم النحويّة والتعبير عنها؟ وهل يمكن أن نعدّها من قبيل المصطلحات المترادفة؟ وما هو الدور الذي يلعبه الفعل في الإحالة إلى المفاهيم؟

تأسيس نظري:

جرت العادة، في الدراسات التي تُعنى بعلم المصطلح، أن يبدأ الباحثون دراساتهم بإجراء مقابلة بين المصطلحات العلميّة والألفاظ العامّة بهدف التفريق بينهما، وتقوم هذه المقابلة على أساس أنّ المصطلحات العلميّة ألفاظ خاصّة منتميّة إلى حقل علميّ من حقول المعرفة[2]، في حين أنّ الألفاظ العامّة تمثّل، في نظرهم، مجموعة الكلمات التي يستعملها ناطقو لغة ما؛ وكان من نتائج هذا المنهج أن تولّد لدى بعض الباحثين اعتقاد بأن المصطلح ينتمي إلى لغة خاصة، وأنّ الألفاظ العامة تنتمي إلى لغة عامّة؛ ثمّ أدّى هذا الاعتقاد وتلك المقابلة إلى تشكّل علمين مستقلّين، هما علم المصطلح وعلم المعجم[3].

وكانت دراسة المصطلح، على هذا الأساس، تقوم على عزل المصطلحات من مدوناتها في فهارس خاصّة وقوائم، ثم يبدأ الباحثون بتحليلها ودراستها، ويناقشون على أساسها قضايا المصطلح المختلفة؛ فيتحدّثون عن أنظمة اللغات والطرائق التي تتيحها هذه الأنظمة لتشكّل المصطلحات، ثم يهتمّون بدراسة أنواع المصطلحات بحسب بنيتها وتركيبها، ثم يتحدّثون عن التعريف الاصطلاحي وخصائصه وأهميته في توضيح المفاهيم، ولعلّهم يلاحظون، خلال دراساتهم تلك، وجود عدد من المصطلحات التي تشترك في الإحالة إلى مفهوم واحد؛ فيُرجعون تلك المسألة إلى المشترك ويجعلونها من باب الترادف. ولسنا نقصد، في إشارتنا إلى هذا المنهج، التقليل من شأن هذه الموضوعات التي يدرسونها أو التعريض بأهميتها، ولكنّنا نهدف إلى إبراز المنهج المستعمل ومناقشة ما يترتّب عليه من نتائج قد تكون غير دقيقة في بعض الأحيان.

فجميع هذه الموضوعات والقضايا المتعلّقة بالمصطلح، على أهميتها، كان الباحثون يتناولونها مفصّلة، ولكن بمعزل عن النصّ الذي انغرست فيه تلك المصطلحات؛ وكأنّنا، في هذا المنهج من البحث، نفترض أنّ النصّ العلميّ نصّ قِوامه المصطلحات فقط، مُتجاهلين فكرة أن النصّ العلميّ نصّ لغوي يُكوّن نسيجه عدد من مصطلحات ذلك العلم مغروسة في مجموعة من ألفاظ اللغة العامّة ومتكيّفة معها؛ ومُتناسين أن المصطلح العلميّ، وإن امتاز عن اللفظ العامّ في بعض الخصائص، فإنّه يشترك معه في خصائص لغوية أخرى مثل الانتماء المقوليّ، والدلالة، والبنية الصرفيّة والمقطعيّة، والتأليف الصوتيّ؛ واشتراك المصطلح واللفظ العامّ في هذه العناصر اللغوية يعني أنّ المصطلح، وإن كان لفظًا خاصًا بانتمائه إلى حقل من حقول المعرفة، فإنّه يبقى جزءا من المعجم[4].

تغيّر في المنهج:

وقد بدأنا نلحظ في السنوات الأخيرة تغيّرا في المنهج المتّبع في دراسة المصطلح؛ إذ بدأ الباحثون ينظرون إلى المصطلح بمنهج مختلف عن المنهج الأول التقليدي، وغدَوا يدركون الدور الكبير الذي يلعبه النصّ في دراسة المصطلح وفهم خصائصه وتفسير سلوكه وإحالاته المفهوميّة[5]؛ فالنصّ اللغوي، بمختلف أنواعه وأشكاله، هو بيئة المصطلح الطبيعية، في داخلها يتكيّف، وبنسيجها ومكوناتها يتأثر؛ فينبني على ذلك أن كثيراً من قضاياه وخصائصه ستُفهم بطريقة مختلفة عن تلك التي تُتيحها دراسته على شكل قوائم وفهارس منزوعة من النصّ، فـ "ليس النصّ العلميّ والفنيّ مجموعة من المصطلحات، كما أنّ النصّ المقابل في "اللغة العامّة" ليس ركامًا يجمع عددًا قليلًا أو كثيراً من الكلمات يوضع بعضها إلى جانب بعض؛ فاللغة، قبل كل شيء، في النصّ العلمي والفنّي، وفي غيرهما من نصوص "اللغة العامّة"، نظام لا مجموعات من المفردات"[6]؛ وعلى هذا فإنّ النصّ النحويّ نصّ يتكوّن من مصطلحات النحو مغروسة في ألفاظ اللغة العامّة، ووجود هذه المصطلحات داخل النصّ يجعلها تتأثر بالمكوّنات الأخرى؛ فالسياق والعناصر المحيطة بالمصطلح داخل النصّ، يحدّدان أشكاله وطرائق ظهوره وإحالاته المفهوميّة.

وفي الصفحات التالية سيناقش البحث الدور الذي يلعبه النصّ في جعل المصطلح ينصهر في نسيجه ويتأقلم مع مكوّناته، ويتكيّف داخله؛ فيبدو المصطلح قريبا من الألفاظ العامّة، ويغدو النصّ العلميّ مفهوما رغم وجود المصطلحات العلميّة. وستعتمد الدراسة على مسح عدد من كتب النحو التراثيّة موزعّة على فترات زمنية مختلفة، بدءا بكتاب سيبويه ومرورا بالمقتضب للمبرد، ثم شرح المفصّل لابن يعيش وانتهاء بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، فهذه المؤلفات تغطي فترة زمنيّة ممتدة إلى نحو ستّة قرون، تمثّل مراحل مختلفة من مراحل تطوّر علم النحو والتأليف فيه؛ وبالنتيجة، فإنّها مرحلة تغطي أيضا مراحل مختلفة من مراحل تطوّر المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار.

تنوّع الانتماء المقوليّ – عرض الظاهرة وتفصيلها:

لا بدّ من الإشارة بداية إلى أن هذه الظاهرة تختصّ بالمصطلحات والألفاظ المكونّة من كلمة واحدة، والحديث فيها، في محاولة فهمها وتحليلها، يقتضي الحديث عن مسألتين هامّتين مرتبطة إحداهما بالأخرى؛ المسألة الأولى هي مسألة البنية التي تكون عليها المصطلحات، والمسألة الثانية هي انتماء المصطلح المقوليّ، وما يصلح من الألفاظ أن يكون مصطلحا تُسمّى به المفاهيم.

أمّا الحديث عن البنية فيعني تمييز أنواع ثلاثة من المصطلحات، هي: البسيط الذي يتكون من كلمة واحدة، والمصطلح الذي يتكون من كلمتين، والمصطلح الذي يتكون من ثلاث كلمات فأكثر[7]. وهذه الأنواع الثلاثة يتضافر في تكوينها المصدران الرئيسان في التوليد المعجميّ في العربية، اللذان يعودان إلى نظام اللغة العربية نفسه. وهما نظام التسميّة، ونظام الإعراب، وهذان النظامان يشكلان توأماً يعتمد كل منهما على الآخر[8] في توليد مفردات ومصطلحات جديدة، فنظام التسمية يسمح بتوليد مفردات ومصطلحات بسيطة مكوّنة من كلمة واحدة[9]، وهو حجر الزاوية في التوليد المعجمي في العربيّة، وأمّا نظام الإعراب فيسمح بتوليد ألفاظ ومصطلحات مركبّة ومعقّدة، مكوّنة من كلمتين فأكثر، ترتبط بواحدة أو غير واحدة من العلاقات

النحويّة (الإضافة والعطف والوصف ...)، ويحدث هذا عندما يعجز نظام التسمية عن توليد ألفاظ ومصطلحات بسيطة قادرة على تسمية المفاهيم[10].

ولمّا كانت الظاهرة التي نحن بصدد مناقشتها، خاصّة بالألفاظ والمصطلحات المبنيّة من كلمة واحدة (البسيطة)، التي تكوّنت بعمل نظام التسمية في العربيّة، فلا يعنينا في هذا المقام الحديث عن النوعين الآخرين من الألفاظ والمصطلحات، التي تتشكّل بعمل نظام الإعراب، وهي الألفاظ والمصطلحات المركبّة والمعقّدة، ولا شرح آلية عمل نظام الإعراب في تشكّلها.

غير أنّ من المفيد الإشارة إلى أن وجود المصطلح البسيط في الحقول العلمية دليل على استقرار المصطلح، وأنّ استعماله يشكّل مرحلة متقدّمة من مراحل تكوّن المصطلح وتطوّره في أي علم من العلوم؛ نظرا إلى سهولة تداوله وقدرته على تلبية معياري التردّد والشيوع[11]. وهذا يقودنا إلى الحديث عن المسألة الثانية المرتبطة بهذه الظاهرة وهي انتماء المصطلح المقوليّ، وما يصلح من المقولات أن يكون مصطلحا تُسمّى به المفاهيم النحوية وما لا يصلح، ثم النظر في واقع الاستعمال في كتب التراث النحوي.

إنّ الناظر في المؤلفات النحويّة التراثيّة يلحظ اتفاقا بين النحويّين على القسمة الثلاثيّة للكلمة؛ فهي اسم وفعل وحرف[12]، وكانت هذه القسمة قائمة على أساس التشابه في الأصول بين ما ينتمي إلى كل قسم منها، وإن كانوا يقرّون بوجود اختلافات فرعيّة، وهذا يعني وجود أقسام فرعيّة داخل كل قسم، وبخاصّة فيما يتعلّق بمقولة الاسم. وأمّا في العصر الحديث، فنجد أنّ المختصّين قد فصلوا في أقسام الكلمة، فعدّها بعضهم سبعة أقسام[13] هي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. وجعلها بعضهم خمسة أقسام[14] هي: الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف.

وبصرف النظر عن هذا الاختلاف النظري حول أقسام الكلمة، فإنّ ما تُسمّى به الأشياء والمفاهيم هي الكلمات التي تنتمي إلى مقولة الاسم ومقولة الصفة؛ وهذا عائد إلى سمات التعدّد والتنوّع والاستقلاليّة التي تتمتّعان بها[15].

فإذا اتفقنا على أنّ سمت العربيّة في التسميّة يقوم على استعمال الكلمات التي تنتمي إلى مقولتي الاسم والصفة، فهذا يعني أن الأصل في المصطلحات البسيطة، التي تتكوّن من كلمة واحدة، أن تكون من الأسماء أو الصفات. وهذا الاستعمال شائع في كتب التراث النحوي العربي، إذ نجد فيها من المصطلحات التي تنتمي إلى مقولة الاسم: الفعل، والاسم، والحرف، والضمير، والخبر، والإسناد، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والرفع، والنصب، والجرّ والجزم، وغيرها الكثير. ومن (المصطلحات) التي تنتمي إلى مقولة الصفة: الفاعل، والمفعول، والمعتل، والمؤنث، والمذكر، والمتصل، والمنفصل، والمضاف، والمضمر، والظاهر، والناصب، والمنصوب، والمجرور، والمرفوع، والجازم، والمجزوم، وغيرها الكثير.

ومن المناسب أن نذكر هنا أن جميع هذه المصطلحات، وغيرها الكثير من المصطلحات البسيطة التي تنتمي إلى مقولتي الاسم والصفة، هي مصطلحات توارثها العلماء الأوائل الذين اشتغلوا بالتأليف النحوي، ومعظمها موجود في كتاب سيبويه، وإن كنّا نظنّ أن وجودها في كتاب سيبويه لا يعني أنّه هو من وضعها؛ إذ ربما يكون قد ورثها عن سابقيه من العلماء؛ وهذا يدلّ على أنّ هذه المصطلحات قد وصلت إلى مرحلة الاستقرار، ولا غرابة في ذلك؛ فبنيتها البسيطة، وانتماؤها المقوليّ الذي يجري على سمت العربيّة في التسمية عاملان مهمّان في استقرارها.

إذن، وبالعودة إلى تلك (المصطلحات) المختلفة بانتمائها المقوليّ، والمشتقّة من جذر واحد، فإنّ باستطاعتنا القول بأنّ غالبيّتها (مصطلحات) مستقرّة توارثتها أجيال من العلماء من بداية التأليف النحوي، وهي أيضا (مصطلحات) تجري على سمت العربيّة في التسميّة، باستثناء ما كان منها منتمياً إلى مقولة الفعل.

هذا كلّه يعيدنا إلى التساؤلات التي ذكرناها سابقا حول تلك الألفاظ والمصطلحات، والعلاقة الدلاليّة التي تربطها، ثمّ البحث في دور الفعل في الإحالة إلى المفاهيم. ومن أجل محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات وربّما غيرها، فإنّنا سنعتمد على مسح مدوّنة مكوّنة من أربعة مؤلّفات نحويّة هي كتاب سيبويه في القرن الثاني الهجري،

والمقتضب للمبرد في القرن الثالث الهجري، وشرح المفصّل لابن يعيش، في القرن السابع الهجري، ثمّ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، في القرن الثامن الهجري. فهذه مدوّنة تمثّل مراحل مختلفة من مراحل التأليف النحو، بدءا بمرحلة بداية التأليف النحوي في القرن الثاني الهجري، وصولا إلى مرحلة نضج علم النحو والتأليف فيه ممثلا بالقرنين السابع والثامن الهجريّين.

ومثالنا للتحليل سيكون الألفاظ المشتقّة من الجذر (ر. ف. ع)؛ إذ نجد في كتاب سيبويه الألفاظ الآتية المشتقّة من هذا الجذر: الرفع (ج23/1)؛ والرافع (ج258/1-259)، والرافعة (ج303/2-304): وارتفع/يرتفع (ج127/2)، ومرتفع (ج522/3)، ومرفوع (ج275/2)، ورُفِع (ج373/2)، ورَفَعَ (ج63/2)، ويرفع (ج326/1).

وفي المقتضب للمبرّد نجد: الرفع (ج5/1)، ورافع (ج195/3)، رافعة/الرافعة (ج8/1-9)، ومرتفع (ج142/2)، ومرفوع (ج407/4)، ويُرفَع (ج30/3)، والمرفوع (ج211/3)، وتَرفع (ج407/4)، ويُرفع (128/4)، وارتفع (ج142/2)، ورَفَعَ (ج95/4).

وفي شرح المفصّل لابن يعيش نجد: الرفع (ج404/1)، رُفِع/ يُرفَع (ج77/2)، وترفع (ج77/2)، والرافع (ج265/4)، ورافع (ج201/1)، والمرفوع (ج278/4)، والمرفوعات (ج200/1)، ورُفِعَ (ج198/1)، ومرتفع (ج123/5)، وارتفع (ج223/4)، وارتفاع (ج200/1).

وفي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك نجد: الرفع (ج149/2)، ورافع (ج186/1) ومرفوع (ج300/3)، ويُرفَع (ج73/1)، ويَرْفَع (266/3)، ورفع (273/3)، والرافعة (63/1).

فجميع هذه الألفاظ مشتقّة من جذر واحد، وهي مختلفة في بنيتها وانتمائها المقوليّ؛ وبالنظر فيها فإنّنا نستطيع فرزها إلى ثلاث فئات: فمنها ما ينتمي إلى مقولة الاسم (المصدر): (الرفع، والارتفاع)، ومنها ما ينتمي إلى مقولة الصفة: (المرفوع، والمرفوعات، والرافع، والرافعة)، ومنها ما ينتمي إلى مقولة الفعل بصيغه المختلفة (رَفَعَ، ورُفِعَ، ويَرفَع، ويُرفَع، وارتفع، ويرتفع)، لكنها كلها تتحدّث عن مفهوم واحد، وهو مفهوم (حالة الرفع) بوصفها إحدى الحالات الإعرابيّة الأربع. والجدير بالملاحظة، في هذا الخصوص، تنوّع صور ظهورها في الفئات الثلاث المختلفة؛

ففي فئة الاسم نلاحظ ورودها معرّفة ومُنكّرة، وفي فئة الصفات نلاحظ ورودها مفردة ومجموعة، ومعرّفة ومُنكّرة، ومذكّرة ومؤنّثة، وفي فئة الأفعال نلاحظ ورودها ببنى الأفعال المجرّدة والمزيدة، وبصيغه المختلفة، الماضي والمضارع، مبنيّين للمعلوم ومبنيّين للمجهول. فكيف يمكنّنا تسويغ هذه التنوّع؟

لعلّنا في محاولة الإجابة عن هذا التساؤل وتفسير هذه الظاهرة، نعود إلى بعض السياقات التي وردت فيها هذه البنى والصيغ المختلفة، والبحث في أعماقها للوقوف على أسباب هذا التنوّع في الاختيار بين هذه الفئات المختلفة وداخلها؛ فدراسة هذه الألفاظ في النصّ وتحليل كل منها بحسب السياق الذي وردت فيه يجعلنا قادرين على تفسير هذا التنوع من حيث بنيتها وصيغتها وانتماؤها المقوليّ، ودور كل منها في توضيح المفهوم وبلورته وعزله عن المفاهيم الأخرى. فإذا نظرنا في بعض السياقات التي جاءت في مدوّنتنا، ووردت فيها هذه الألفاظ فإننا سنجد الآتي:

أولا- مِن كتاب سيبويه:

الرفع (ج23/1): وأعلم أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى.

الرافع (ج258/1-259): ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ

وذلك قولك: "الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ "، و"المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ".... وإذا أضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ.

وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجَر، كأَنه قال: إنْ كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به

خِنجرٌ، وإن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل إنْ كان خيرٌ على: إنْ وَقَعَ خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ.

الرافعة (ج2/303-304): وتقول إذا قلّلتَ الشيءَ أو صغّرتَ أمره: ما كان إلا كلا شيء، وأنك ولا شيئا سواءٌ. ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل:

تركتَني حينَ لا مالٍ أعيشُ به ... وحينَ جُنّ زمانُ الناسِ أو كَلِبا

والرفع عربي على قوله: حينَ لا مُستَصْرَخٌ. ولا بَراحُ والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس.

ارتفع/يرتفع (ج2/127): واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ. فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته.

مرتفع (ج3/522): وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تضربون، وهل تضربان. ولا تقول: هل تضربونا، فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة التي في الصلة.

مرتفع (ج2/127): وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرا.

مرفوع (ج2/275): واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان.

رُفِع (ج373/2): [باب] ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم

وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع.

رَفَعَ (ج63/2): وقال جل ثناؤه: «وَلَكِنَّ البرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المالَ عَلَى حُبه ذَوِي القُربى وَالْيَتَامى وَالْمَسَاكِينَ وابنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتى الزكاةَ والموفونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البأساءِ وَالضَّراءِ وَحِينَ البأسِ». ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا. ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأتَ في قوله: «والْمُؤْتُونَ الزكاةَ».

يرفع (ج326/1): واعلم أنَّ من العرب من يَرفع سلاما إذا أراد معنى المبارأةِ، كما رفعوا حَنانٌ. سمعنا بعضَ العرب يقول «لرجل»: لا تكونن مني «في شيء» إلاَّ سلامٌ بسَلامٍ، أي أمري وأمرُك المبارأةُ والمتاركةُ. وتركوا لفظ ما يَرفعُ كما تركوا فيه لفظَ ما يَنصب، لأنَّ فيه ذلك المعنى، ولأنَّه بمنزلة لفظِك بالفعل.

ثانيا- مِن المقتضب للمبرّد:

الرفع (ج5/1): وَإِذا ثَنَّيْت الْوَاحِد ألحقْتَه الْفَا ونونا فِي الرّفْع أمّا الْألف فإنَّها عَلامَة الرّفْع وأَمّا النُّون فَإِنَّهَا بدَل من الْحَرَكَة والتنوين اللَّذين كَانَا فِي الْوَاحِد.

رافع (ج272/2): وَقَالَ الآخر:

إذا ابْن أبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بفأسٍ بَيْنَ وَصلَيكِ جازِرُ

وَلَو رفع هَذَا رَافع على غير الْفِعْل لَكَانَ خطأ لِأَن هَذِه الْحُرُوف لَا تقع إِلَّا على الْأَفْعَال، وَلَكِن رَفعه يجوز على مَا لَا ينْقض الْمَعْنى وَهُوَ أَن يضمر بلغ فَيكون إِذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى وَقَوله بَلَغْتِهِ إِظْهَار للْفِعْل وَتَفْسِير الْفَاعِل.

الرافعة (ج8/1-9): إِذا قلت لم يضْرب عبدُ الله زيدا عُلم بِهَذَا اللَّفْظ مَنْ ذكرنَا أَنَّه لَيْسَ بفاعل وَمن ذكرنَا أَنَّه لَيْسَ بمفعول أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذا قَالَ زيد فِي الدَّار فأَردت أَن تنفى مَا قَالَ أَنَّك تَقول مَا زيد فِي الدَّار فَترد كَلَامه ثمّ تنفيه وَمَعَ هَذَا

فإنَّ قَوْلك يضْرب زيد، يضْرب هِيَ الرافعة فإذا قلت لم يضْرب زيدٌ (فَيضْرب) الَّتِي كَانَت رَافِعَة لزيد قد ردَدْتها قبله و(لمْ) إِنَّمَا عملت فِي (يضْرب) وَلم تعْمل فِي زيد.

رافعة (ج382/4): وَقد تجْعَل لَا بِمَنْزِلَة لَيْسَ لاجتماعها فِي الْمَعْنى وَلَا تعْمل إِلَّا فِي النكرَة فَتَقول لَا رجل أفضل مِنْك وَلَا تفصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ لِأَنَّهَا تجْرِي رَافِعَة مجْراهَا ناصبة فعلى هَذَا تستفهم عَنْهَا فَإِن دَخلهَا معنى التَّمَنِّي فالنصب لَا غير فِي قَول سِيبَوَيْهِ والخليل وَغَيرهمَا إِلَّا الْمَازِني وَحده.

مرتفع/ارتفع (ج142/2): فَإِن زعم زاعم أَن قَوْلك نعم الرجل زيدٌ إِنَّمَا زيد بدل من الرجل مُرْتَفع بِمَا ارْتَفع بِهِ، كَقَوْلِك مَرَرْت بأخيك زيد وَجَاءَنِي الرجل عبد الله، قيل لَهُ إِن قَوْلك جَاءَنِي الرجل عبد الله إِنَّمَا تَقْدِيره، إِذا طرحت الرجل جَاءَنِي عبد الله، فَقل نعم زيدٌ لِأَنَّك تزْعم أَنه بنعم مُرْتَفع وَهَذَا محَال؛ لِأَن الرجل لَيْسَ يقْصد بِهِ إِلَى وَاحِد بِعَيْنِه، كَمَا تَقول جَاءَنِي الرجل، أَي جَاءَنِي الرجل الَّذِي تعرف وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِد من الرِّجَال على غير مَعْهُود تُرِيدُ بِهِ هَذَا الْجِنْس.

يُرفَع (ج30/3): أما (مذ) فَيَقَع الِاسْم بعْدهَا مَرْفُوعا على معنى، ومخفوضا على معنى فَإِذا رفعت فهي اسْم مُبْتَدأ وَمَا بعْدهَا خَبره، غير أَنَّهَا لَا تقع إِلَّا فِي الِابْتِدَاء لقلَّة تمكنها وَأَنَّهَا لَا معنى لَهَا فِي غَيره، وَذَلِكَ قَوْلك: لم آته مذ يَوْمَانِ،... فكأنك قلت: مُدَّة ذَلِك يَوْمَانِ وَالتَّفْسِير: بيني وَبَين رُؤْيَته هَذَا الْمِقْدَار، فَكل مَوضِع يُرفَع فِيهِ مَا بعْدهَا فَهَذَا مَعْنَاهُ.

المرفوع (ج211/3): وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت: عَلَيْك زيدا ففي (عَلَيْك) اسمان: أَحدهمَا: الْمَرْفُوع الْفَاعِل، والآخر: هَذِه الْكَاف المخفوضة.

رَفَعَ (ج95/4): ولـ (كَانَ) مَوضِع آخر لَا يحْتَاج فِيهِ إِلَى الْخَبَر وَذَلِكَ قَوْلك أَنا أعرفهُ مذ كَانَ زيد أَي مذ خلق، وَتقول قد كَانَ الْأَمر أَي وَقع، فَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل «إِلَّا أَن تكون تِجَارَة حَاضِرَة» فِيمَن رفع.

تَرفع (ج407/4): وَمِمَّا يستوي فِيهِ الْأَمْرَانِ [النصب والرفع] قَول الله عز وَجل

«فَـمَا كَانَ جَـوَاب قومـه إِلَّا أَن قَالُـوا» فـ «أَن قَالُـوا» مَرْفُـوع إِذا نصبـت الْجَـواب، وَهُـوَ مَنْصُـوب إِذا رفعـت الْجَـواب؛ لِأَنَّهُـمَا معرفتـان، وَالْأَحْسَـن أَن ترفـع مَـا بعـد إِلَّا لِأَنَّـهُ مُوجـب وَالْوَجْـه الآخـر حسـن جميـل.

يُرفـع (128/4): فَـإِذا قلـت عبـد اللـه قَـامَ، فعبـد اللـه رفـع بِالِابْتِـدَاءِ وَقَـامَ فِي مَوضِـع الْخَـبَر وضميـره الَّـذِي فِي قَـامَ فَاعـل. فَـإِن زعـم زاعـم أَنـه إِنَّمَـا يُرفَـع عبـد اللـه بِفِعْلِـهِ فقـد أَحَـال مـن جِهَـات، مِنْهَـا أَن قَـامَ فعـل وَلَا يرفـع الْفِعْـل فاعلـين إِلَّا عـلى جِهَـة الْإِشْرَاك نَحْـو قَـامَ عبـد اللـه وَزيـد فَكيـف يرفـع عبـد اللـه وضميـره.

ثالثا- مِن شرح المفصّل لابن يعيش:

الرفـع (ج404/1): إذا قلـت: «زيـدًا ضربـتُ أخـاه»، فنصبـت «الأخ»، جـاز أن تضمـر فعـلاً ينصـب «زيـدًا»، تقديـره: «لابسـتُ زيـدًا ضربـتُ أخـاه»، أو «أهنـتُ زيـدًا ضربـتُ أخـاه»، ولا تُضْمِـر «ضربـت» لأنّ «ضربـت» الثـاني ليـس واقعًـا عـلى ضميـره، وإنّمـا هـو واقـع عـلى «الأخ». والنصـبُ هـا هنـا أضعـفُ منـه في «مـررت بزيـد». وإذا ضعُـف النصب قـوِي الرفـعُ، فـإذًا الرفـعُ في «زيـدٌ لقيـتُ أخـاه» أقـوى مـن الرفـع في قولـك «زيـدٌ مـررتُ بـه» والرفـعُ في قولـك: «زيـد مـررت بـه» أقـوى مـن الرفـع في قولـك: «زيـد ضربتـه».

ارتفـاع (ج200/1): لأنّ الفعـل إذا أُسـند إلى المفعـول، نحـوَ: «ضُرِبَ زيـدٌ»، و«أُكْـرِمَ بكـرٌ» صـار ارتفاعـه مـن جهـةِ ارتفـاع الفاعـل

ارتفـع (ج223/4): ووجـه ثـان في ارتفـاع الفعـل بعـد «كاد» أن الأصـل في «كاد زيـدٌ يقـومُ»: «زيـدٌ يقـومُ»، فارتفـع الفعـل بوقوعـه موقـع الاسـم في خـبر المبتـدأ، ثـم دخلـت «كاد» لمقاربـة الفعـل، ولم يكـن لهـا عمـلٌ في الفعـل، فبقـي عـلى حالـه مـن الرفـع.

مرتفـع (ج123/5): ذهـب الفـرّاء مـن الكوفيـين إلى أنّ الاسـم مـن نحـوِ «إِنِ امْـرُؤٌ هَلَـكَ» و«وَإِنْ أَحَـدٌ مِـنَ الْمُشْرِكِـينَ اسْـتَجَارَكَ» مرتفـعٌ بالضمـير الـذي يعـود إليـه مـن «هلـك»، و«اسـتجارك»، كـما يكـون في قولـك: «زيـدٌ اسـتجارك».

رُفِـعَ (ج198/1): ... فالرفـعُ إنمـا هـو للفـرق بـين الفاعـل والمفعـول اللذيـن يجـوز أن يكـون كل واحـد منهـما فاعـلاً ومفعـولًا؛ ورَفـعُ المبتـدأ والخـبر لم يكـن لأمـرٍ يُخْـشَى

التباسه، بل لضرب من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر.

المرفوعات (ج200/1): فصل [تعريف الفاعل]

قال صاحب الكتاب: «هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدمًا عليه أبداً؛ كقولك: «ضرب زيدٌ»، و«زيدٌ ضاربٌ غلامه» و«حسنٌ وجهه». وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه». قال الشارح: اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازمُ للجملة، والعُمْدةُ فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ، يستقلّ الكلامُ دونها.

المرفوع (ج278/4): ... وإن لم تقصد الجزاء، فرفعت، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى: «فهب لي من لدنك وليا يرثني»، أو حالاً، كقوله تعالى: «ونذرهم في طغيانهم يعمهون»، أو قطعاً واستئنافاً، كقولك: «لا تذهب به تغلب عليه».

رافع (ج201/1): ورافِعُه [يقصد رافع الفاعل] ما أُسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء، مثالُ الفعل «قام زيدٌ»، رفعتَ «زيدًا» بـ «قَامَ».

الرافع (ج265/4): أمّا الجَزاء، فيُختلف فيه؛ فذهب أبو العبّاس المبرد إلى إن الجازم للشرط "إن"، و"إنْ" وفعلُ الشرط جميعًا عملا في الجزاء، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء، والابتداء والمبتدأ جميعًا عملا في الخبر.

رَفَعَ (ج567/4): ويقول في تعليقه على قول الفرزدق:

فلو كنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرابَتي ... ولكِنّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافِرِ

والمراد: ولكنّه زنجيٌّ لا يعرف قرابتي. قال: والنصب في هذا كلّه أكثرُ. قال السيرافيّ: مَن نصب جعله الاسمَ وأضمر الخبر، كأنه قال: ولكنّ زنجيًّا. ومَن رفع أضمر الاسم، وكان الظاهر الخبرَ.

ترفع (ج77/2): «وتقول في تثنية المستثنى: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، وإلا زيداً إلا عمرو، ترفع الذي أسندت إليه، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو. وتقول ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد».

رُفِع/ يُرفَع (ج77/2): ولا يجوز إخلاءُ الفعل من فاعلٍ في اللفظ، فرُفع أحدهما بأنّه فاعلٌ. ولمّا رفعت أحدهما بأنّه فاعلٌ، لم يجز رفعُ الآخر، لأنّ المرفوع بعد «إلّا» إنّما يُرفَع على أحدِ وجهَيْن: إمّا أنّ يُرفَع بالفعل الذي قبله إذا فُرّغ الفعل، وإمّا أن يُرفَع لأنّه بدلٌ من مرفوع قبله. ولا يسوغ هاهنا وجه من الوجهَيْن المذكورَيْن؛ لأنّ أحدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرّع له.

رابعا- مِن أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام:

الرفع (ج149/2): ... وجب الرفع إن كان الفعل صفة، نحو: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ»، أو صلة، نحو: «زيد الذي ضربه» أو مضافا إليه، نحو: «زيد يوم تراه تفرح»، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح، نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».

رافع (ج186/1): المبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به.

مرفوع (ج300/3): وإذا أُكِّد ضمير مرفوع متصل، بالنفس أو بالعين؛ وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل؛ نحو «قوموا أنتم أنفسكم»، بخلاف «قام الزيدون أنفسهم».

يُرفَع (ج73/1): باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يُرفَع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها.

يَرْفَع (266/3): يَرفَعُ أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة؛ نحو: «زيد أفضل»، والضمير المنفصل، والاسم الظاهر، في لغة قليلة؛ كـ «مررت برجل أفضل منه أبوه».

رَفَعَ (273/3): تقول: «جاءني زيد الفاضل» و«رأيت زيدا الفاضل» و«مررت بزيد الفاضل» و«جاءني رجل فاضل»، كذلك. وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث؛ فإن رَفَعَ الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها، كـ»جاءتني امرأة كريمة، ورجلان كريمان، ورجال كرام».

الرافعة (63/1): وأنواع البناء أربعة: أحدها: السكون، وهو الأصل ويسمَّى أيضا وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو: هل، وقم، وكم. والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون؛ فلذا دخل أيضا في الكلم الثلاث، نحو: سوف وقام، وأين. والنوعان الآخران هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا في الحرف والاسم، نحو لام الجر و»أمس» ونحو «منذ» في لغة من جرها أو رفع؛ فإن الجارة حرف والرافعة اسم.

وهم الترادف:

لعلّ من المفيد أن نشير هنا إلى أن دراسة تقليديّة، تعزل هذه المصطلحات والألفاظ في قوائم بعيدة عن النصّ، قد تصل إلى نتيجة، ربّما تكون متسرّعة، مُرجِعة هذه (المصطلحات) المختلفة في انتمائها المقوليّ، والمشتقّة من جذر واحد، إلى فكرة المشترك المعنوي (الترادف)[16]؛ معتمدين أساساً شكليّا، هو جانبها الاشتقاقيّ، وأنهّا تحيل إلى مفهوم نحويّ واحد؛ لأن هذا النوع من الدراسات يهتم بالجوانب الشكلية للمصطلح، أكثر من اهتمامه بسلوكه في النصّ وأثر هذا السلوك في إحالاته المفهوميّة.

والحقيقة أن ذهاب هذه الدراسات إلى وصف هذه (المصطلحات) بالمترادفات يتعارض مع خاصيّة مهمة من خواص المصطلح المثاليّ، وهي أحادية الدلالة وأحادية التسميّة، بمعنى أن المصطلح المثالي لا يقبل الاشتراك بنوعيه اللفظيّ والمعنويّ.

ولسنا نقصد هنا أن نناقش فكرة وجود الترادف أو عدم وجوده، ولا الخوض في الخلافات التاريخيّة في هذه المسألة، ولكنّنا نود الإشارة إلى أنّ الحديث في مسألة الترادف كان خاصّا بألفاظ اللغة العامة؛ فقد أشار العلماء، بدءا بسيبويه إلى وجودها، فنجد في الكتاب: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ...، فاختلاف اللفظين

لاختلاف المعنيين هو نحو (جلس وذهب)، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: (ذهب وانطلق)، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: (وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة) وأشباه هذا كثير»[17]. ولا بأس من الإشارة هنا إلى أنّ بعض العلماء يرون أنّ وجود الترادف في ألفاظ اللغة العامّة يمثّل عنصر لَبْس وأنه يخالف الأصل، يقول ابن سيده: «اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ؛ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر؛ فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس»[18]. وهذا ما أشار إليه السيوطي حين قال: «ولا خلاف أن المشترك على خلاف الأصل»[19].

فإذا كان الترادف في ألفاظ اللغة العامّة يشكّل مصدر لَبْس في دلالاتها، وأنّه مخالف للأصل، فلا شكّ في أنّ وجوده في المصطلح العلميّ أكثر خطورة؛ إذ إن المصطلحات أدوات لتأدية المفاهيم، ولكي تقوم بهذه المهمة فإنّ أهم سماتها الوضوح والتعبير الدقيق عن هذه المفاهيم، وهذا لا يكون بوجود المشترك بنوعيه. وقد أشار إلى ذلك غير واحد من العلماء، ففي تعريف (جون دوبوا) للمصطلح يتحدّث عن بنيته ويشير إلى أهم خصائصه؛ إذ يراه «وحدة دالة مكونة من كلمة واحدة (مصطلح بسيط) أو عدة كلمات (مصطلح مركب)، تدلّ على مفهوم واحد بطريقة أحادية داخل حقل معين»[20]. بل إن بعضهم قد جعل فكرة الأحاديّة أهمّ سمات المصطلح[21]، وجعلها بعض العلماء خاصيّة يُميّز بها بين الاستعمال الاصطلاحي والاستعمال اللغوي العام لكلمة ما[22]. وتعني فكرة الأحادية في المصطلح أن المصطلح الواحد يسمّي مفهوما واحدا، وأن المفهوم الواحد لا يسميه إلا مصطلح واحد[23].

ولمّا كان النقاش في هذه الظاهرة يدور حول ألفاظ ومصطلحات توارثها العلماء جيلاً بعد جيلا، منذ بداية البحث النحويّ والتأليف فيه، إلى أن وصل علم النحو إلى مرحلة متقدّمة من النضج والاستقرار، فإنّنا نستطيع أن نطمئن إلى القول بأنّ مصطلحات علم النحو قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من النضج والاستقرار، فلا ريب في أنّ نضج العلم واستقراره مرتبطان بنضج مصطلحاته واستقرارها. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن إحالة هذه الظاهرة إلى فكرة الترادف أمر يحتاج إلى إمعان نظر وطول

فكر؛ إذ قد نجد مسوّغاً لوجودها في مرحلة نشأة العلوم؛ لأنّ المختصّ يكون مشغولاً في إيصال الأفكار وتوضيح المفاهيم أكثر من انشغاله بوضع المصطلحات وإنشائها، لكنّا لا نستطيع أن نبرر وجود الترادف في مصطلحات متوارثة لقرون عديدة وصل خلالها العلم إلى مرحلة الاستقرار.

كلّ ذلك يقودنا إلى إعادة ما ذكرناه آنفا بعبارة أخرى، من أنّ أيّ نتيجة تقول بترادف هذه (المصطلحات)، تخلص إليها دراسة اعتماداً على تحليل قائمة من المصطلحات مأخوذة من مدونتها، بعيدة عن السياق الذي وردت فيه، هي نتيجة لا تقوم على أساس متين، ويشوبها عدم الدقّة، في أقل وصف؛ فدراسة مثل هذه المصطلحات والألفاظ في البيئة الطبيعيّة التي انغرست فيها، وهي النصّ، هي التي يمكن أن تخلص إلى نتائج دقيقة؛ إذ إنّ استثمار السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات والألفاظ المختلفة في انتمائها المقوليّ، والمشتقة من جذر واحد يساعد على تفسير هذه الظاهرة المنتشرة في المؤلفات النحويّة.

تنوّع الانتماء المقوليّ – أثر السياق:

وبعد النظر في نصوص مدوّنتنا والسياقات التي وردت فيها الألفاظ المختلفة في انتمائها المقوليّ والمشتقّة من جذر واحد، وهو الجذر (ر.ف.ع)، نستطيع القول بثقة كبيرة، بأنّ استعمال المصدر (الرفع) كان استعمالا تقنيّا بحتا، بمعنى أنّه مصطلح يُحيل إلى مفهوم نحويّ، وهو الحالة الإعرابيّة المعروفة، بل إنّه هو الأساس في الإحالة إلى هذا المفهوم، وهذا الاستعمال يحقق حالة الاستقرار، فهو من المصطلحات المتوارثة العابرة للأزمنة، إذ ورد في جميع المؤلّفات التي تشكّل مدوّنتنا، ولا غرابة في ذلك أو استهجان؛ فهو اسم، وهذا يتّفق مع سمت العربيّة في التسمية، ومجيئه معّرفا أو منكّرا يحدّده ما يجاوره من الألفاظ والسياق الذي يرد فيه.

وأما استعمال الألفاظ التي تنتمي إلى مقولة الصفة (الرافع، والمرفوع)، فاستعمالهما شبه تقنيّ، بمعنى أنّه استعمال متأرجح بين الاستعمال التقنيّ واللغة

العامّة، فالرافع يُحيل إلى (العامل الرفعَ/ما يَعمَل الرفع)، والمرفوع يُحيل إلى (المعمول فيه الرفعُ/ما يُعمَل فيه الرفع)، غير أنّنا نرى أنهما وإنّ أحالا إلى مفهومين مُحدّدين، فإنّ علاقتهما بالمصطلح الأساس (الرفع) واضحة لا يُمكن تجاهلها، وهي علاقة تقوم على الاقتضاء المتبادل، فوجود مصطلح (الرفع) يوحي بوجود (الرافع والمرفوع)، ويبدو أنّ مصطلح (الرفع) ببنية المصدر، هو المصطلح المُولّد لبقية الألفاظ التي تُحيل إلى ذلك المفهوم، واستعمال (الرافع والمرفوع) لا يكون إلا في ظلال ذلك المصطلح الأساس الذي هو المصدر (الرفع)، وإحالتهما المفهوميّة تُفهم من خلاله، فهما لفظان من ألفاظ اللغة العامّة، جعلهما وجود المصطلح الذي يشترك معهما في الجذر الاشتقاقي، يحملان إحالة مفهوميّة تُفهم من إحالته المفهوميّة وفي ظلالها.

ويبدو لنا أنّ مُؤلّفي مدوّنتنا كانوا مدركين هذه الفكرة، فنجد في مؤلّفاتهم ما يشير إلى هذه الفكرة، إذ يقول سيبويه: «وأَمّا أنت وشأْنُك، وكلُّ امرئٍ وضيعَتُه، وأنت أعلم وربُّك، وأشبه ذلك، فكلُّه رَفعٌ لا يكون فيه النصبُ»[24]؛ فلم يستعمل لفظ (مرفوع)، وإنّما استعمل المصطلح (الرفع)، ولو قال (فكلّه مرفوع ولا يكون منصوبا) لم يؤدِ قوله ذلك إلى إخلال في الفهم، واستعمال بنية المصدر في موضع حقّه أن يستعمل فيه صفة المفعول يشير إلى أنّ المصطلح الأساس هو المصدر، ولو استعمل صفة المفعول (مرفوع) لعبّر عن المفهوم، لا لكون صفة المفعول مصطلحاً، ولكن بسبب ارتباط صفة المفعول دلاليّا بالمصطلح الأساس، الذي هو المصدر، وعلاقتها به، وهذا معنى قولنا: إن استعمالهما استعمال شبه تقنيّ.

ونجد عند المبرّد كلاماً مشابهاً إذ يقول في حديثه عن الفاعل: «وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت»[25]. ويقول في موضع ثانٍ: «وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا وَالْمَفْعُول بِهِ نصبا ليُعْرَف الْفَاعِل من الْمَفْعُول بِهِ»[26]؛ ففي النصّين السابقين استعمل مصطلح (الرفع) ببنية المصدر للدلالة على ما يُعمَل فيه الرفع، وهو ما يُسمّى (المرفوع)، ولو قال: (وهو مرفوع) أو (إنّما كان الفاعل مرفوعاً) لاستقام الكلام دون إخلال في الفهم أو الإحالة المفهوميّة.

ولعلّ ما يؤكّد هذه الفكرة أن المبرّد نفسه قد استعمل البنيتين (المصدر وصفة المفعول) في موضع آخر يكمل فيه حديثه عن الفاعل، إذا يقول: «فَإِن قَالَ قَائِل أَنت إِذا قلت قَامَ زيد فَلَيْسَ هَهُنَا مفعول يجب أَن تفصل بَينه وَبَين هَذَا الْفَاعِل فإِن الْجَواب فِي ذَلِك أَن يُقَال لَهُ لمّا وَجب أَن يكون الْفَاعِل رفعا فِي الْموضع الَّذِي لاَ لَبْسَ فِيهِ للعلَّة الَّتِي ذكرنَا وَلما سَنذكرُهُ من العِلَل فِي موَاضعهَا فرأَيته مَعَ غَيره علمت أَنَّ الْمَرْفُوع هُوَ ذَلِك الْفَاعِل الَّذِي عهدته مَرْفُوعا وَحْدَه وأَنَّ الْمَفْعُول الَّذِي لم تعهده مَرْفُوعا»[27]. وفي موضع آخر يجمع بينهما فيقول: «إِذا قلت إِن تأتني آتِك فتأتني مجزومة بِأَن، وآتك مجزومة بإن وتأتني، وَنَظِير ذَلِك من الْأَسْمَاء قَوْلك زيد منطلق؛ فزيد مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر رفع بِالِابْتِدَاءِ والمبتدأ»[28].

أمّا ابن يعيش فنجده، في بعض المواضع، يستعمل صراحة عبارة (عامل الرفع)، مستعيناً بالمصطلح الأساس المصدر (الرفع) بدلا من بنية صفة الفاعل (الرافع)، إذ يقول: «قد تقدّم القول: إن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعُه موقع الاسم»[29]. وفي موضع ثانٍ يقول: «وذهب جماعة من البصريين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفع إنّما هو تَعَرّيه من العوامل اللفظيّة مطلقًا»[30]، وفي موضع آخر يقول: «وزعم الفراء من الكوفيّين أن العامل فيه الرفع إنما هو تجرّده من النواصب والجوازم خاصّة»[31]، وينقل عن الكسائي قوله: «أنّ العامل فيه الرفع ما في أوّله من الزوائد الأربع»[32]. وكان يمكن أن يعبّر عن الأفكار الواردة في هذه النصوص جميعها، باستعمال صفة الفاعل (الرافع)، بوصفه لفظاً شبه تقنيّ، مرتبط بالمصطلح الأساس المُولِّد (الرفع).

ونجده في مواضع أخرى يستعمل صفة الفاعل (الرافع) بدلا من استعمال عبارة (العامل الرفع)، إذ يقول في حديثه عن الفاعل: «هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدمًا عليه أبداً؛ كقولك: «ضرب زيدٌ»، و«زيدٌ ضاربٌ غلامه» و«حسنٌ وجهه». وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه»[33]، ويقول في موضع ثانٍ: «اعلم أن الفاعل قد يُذْكَر، وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه»[34]، وفي حديثه عن عامل الرفع في المبتدأ يقول نقلا عن المبرّد: «فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء»[35]، وينقل رأي

أبي إسحاق، في هذه المسألة فيقول: « وكان أبو إسحق يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفس المتكلّم؛ يعني من الإخبار عنه. قال: لأنّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدأ»[36]. ففي جميع هذه المواضع استعمل ابن يعيش صفة الفاعل (رافع)، بدلاً من المصطلح (الرفع)، على أساس ما استقرّ في الذهن من أنّ الرافع هو (عامل الرفع)، وكان يمكن أن يستعمل مصطلح (الرفع) مستعيناً بعبارة (العامل الرفع) بدلا من الرافع، دون أن يؤدي ذلك إلى فساد الإحالة المفهوميّة.

فهذه النصوص، وربما غيرها كثير، تُشير إلى أنّ استعمال صفتي (الرافع والمرفوع) ليس استعمالاً تقنيّا بحتاً، وإنما هو استعمال متأرجح بين الاستعمال التقنيّ واللغة العامة، سوّغه وجود المصطلح الأساسيّ الذي يأتي بشكل المصدر (الرفع)، وهو مصطلح مُوِّلد للألفاظ التي توجد في ظلاله، ووجوده يقتضي وجودها، ووجودها يقلّل من جمود المصطلح، ويزيد من حيويّته، ويُعينه على التأقلم في الخطاب والنصوص التي ينغرس فيها، والتكيّف مع الألفاظ العامّة المحيطة به داخل بيئته اللغويّة، ويُساعده على توضيح المفهوم وشرحه.

وممّا يدّل على هذه الاستعمال المتأرجح بين الاستعمال التقنيّ والاستعمال العامّ للفظي (الرافع والمرفوع)، سلوكهما في الخطاب بطريقة تؤكّد انتماءهما إلى ألفاظ اللغة العامّة بشكل أكبر؛ فيظهران معرفتين تارة، ونكرتين تارة أخرى، وقد يظهر أحدهما بصيغة المفرد (المرفوع) وبصيغة الجمع (المرفوعات)، وقد يظهر الثاني بصيغة المذّكر (الرافع) وبصيغة المؤنّث (الرافعة)، وهو ما رأيناه في النصوص المقتبسة من مدوّنتنا أعلاه.

ثمّ إنّ استعمال الفعل (رَفَعَ)، بصيغه المختلفة، وتصريفاته المتنوّعة، في النصوص المذكورة وغيرها، يدعم هذه الفكرة ويقوّيها، ومنطلقنا في دعمها يقوم أولا على أنّ الفعل لا يُستعمل لتسمية الأشياء لعدم استقلاليّته وافتقاره إلى الفاعل، وعند وجود الفاعل فالحديث يصبح عن جملة، والجملة ليست من طرائق العربيّة التي تصلح لتسمية الأشياء، ثم يقوم ثانياً على أنّ النصوص الواردة في مدونتنا تدلّ بوضوح

على أنّ استعمال الفعل فيها كان في سياق الشرح والتحليل، ولم يكن للإحالة إلى المفاهيم، بل إن المصطلح ببنية المصدر (الرفع)، وبالاستعانة بفعل من ألفاظ اللغة العامّة، هو الأصل في استعمال الفعل بتصريفاته المختلفة وصيغه المتنوّعة. وهذا ما تشير إليه النصوص الواردة في مدونتنا، فنجد العلماء يستعملون عبارات مثل: أدخل الرفع، وكان الرفع، والزم الرفع، وغيرها، وكل هذه العبارات تعني في محصلتها (رَفَعَ/ يَرفَع).

نجد في كتاب سيبويه: «وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا. وكذلك يا زيدُ وعبد الله، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِر كما تدخل في الأول»[37]، فاستعمل فعلاً من أفعال اللغة العامّة (تُدخل) مع المصطلح (الرفع)، ولم يستعمل الفعل (ترفع) مباشرة.

وفي مكان آخر يقول في تحليل جملة (عبد الله قائم فيها): «فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستُغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيا عليه، عمل هذا زيدٌ قائما، وإنما تجعل فيها، إذا رفعت القائم، مستقرّاً للقيام وموضعا له، وكأنك لو قلت: فيها عبد الله، لم يجز عليه السكوت. وهذا يدلك على أن فيها لا يُحدث الرفع أيضا في عبد الله»[38].

وقد استعمل سيبويه الطريقتين في موضعين مختلفين في سياق واحد، إذ يقول في الموضع الأوّل: «اعلم أنها [يعني الأفعال المضارعة] إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ وفي موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها»[39]. وعبّر، في موضع آخر، عن الفكرة ذاتها باستعمال الفعل (يرفع) مباشرة فقال: «وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأٌ»[40].

ومثل سيبويه عمل المبرّد وابن يعيش وابن هشام، فكانوا يستعملون أفعالا من اللغة العامة مع المصطلح الذي يكون ببنية المصدر، كاستعمالهم عبارة (كان/ يكون الرفع)[41]، وعبارة (أعطوا الرفع)[42]، وعبارة (عَمِلَ/ يَعمَل الرفع)[43]. وكأنّ هذا الاستعمال هو الأساس، فهو منسجم مع كون المصطلح هو المصدر (الرفع)، لكنهم إلى جانب هذه العبارات كانوا يستعملون الفعل بصيغتي الماضي والمضارع (رَفَعَ/ يَرْفَع) مباشرة في التحليل والشرح، وكأنّهم عندما استعملوا الفعل (رفع/ يرفع) مباشرة في التحليل والشرح، إنّما أرادوا الاختصار في التعبير عن الفكرة، واستثمار وجود المصطلح في استعمال ألفاظ أخرى يكون وجودها مفهوما، لعلاقتها الدلاليّة به، كما فعلوا في بنيتي صفة الفاعل وصفة المفعول.

وينضاف إلى فكرة الاختصار في التعبير، أن استعمال مثل هذه الألفاظ اللغة العامّة استعمالا شبه تقنيّ يؤدّي في محصّلته إلى تطويع المصطلح داخل النصّ، وهذا يؤدي اندماجه وتأقلمه مع العناصر المحيطة به من ألفاظ اللغة العامّة، بل إنّنا نستطيع أن نعدّ استعمالها عاملاً مساعداً يُسهم في زيادة توضيح المفهوم وترسيخه في أذهان من يطلّع على النصوص.

ولقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك في محاولتهم تطويع المصطلح للعناصر المحيطة به من ألفاظ اللغة العامّة، فاستعملوا الفعل مبنيّا للمفعول إلى جانب المبني للفاعل، بل نجدهم قد استعملوا بنى الأفعال والصفات والأسماء التي تدلّ على معنى المطاوعة، فاستعملوا الارتفاع في مقابل الرفع، واستعملوا (ارتفع يرتفع) في مقابل (رفع يرفع)، واستعملوا (المُرتفِع) في مقابل (المرفوع).

ففي تحليل سيبويه جملة: عبد الله قائمٌ فيها يقول:

«فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستُغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيا عليه، عمل هذا زيدٌ قائما، وإنما تجعل فيها، إذا رفعت القائم، مستقرًّا للقيام وموضعا له، وكأنك لو قلت: فيها عبد الله، لم يجز عليه السكوت. وهذا يدلك على أن فيها لا يُحدث الرفع أيضا في عبد الله؛ لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتُلغى، ولو كان عبد الله يرتفع بفيها لارتفع بقولك عبد الله مأخوذٌ»[44].

وفي شرح ابن يعيش موضوع الفاعل يقول: «ورافِعُه [أي الفاعل] ما أُسند إليه من الفعل»[45]، ثم يقول في موضع آخر: «وربّما قال بعضهم في عِبارته: الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل إليه»[46]، ويقول في موضع آخر: «أمّا العامل في الخبر فذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحدَه»[47].

ولعلّنا نقول في فهم مثل هذين النصّين، إنّ عمل الرفع في كلمة ما يؤدي إلى مطاوعتها لذلك العمل فترفع، فالفعل في نصّ ابن يعيش يرفع الفاعل، والفاعل يطاوع هذا العمل فيرتفع، فهو مرتفع بالفعل ومرفوع به، والمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يطاوع عمل الرفع فيرتفع، فهو مرتفع بالمبتدأ ومرفوع به. فالرفع مصدر فيه نوع من الإحداث والمعالجة، في حين أن الارتفاع مصدر يعكس الاستجابة لهذا الإحداث، والمستجيب لهذا الإحداث هو المُرتفِع، فجميع هذه الألفاظ العامّة تعمل إلى جانب المصطلح لتجعل المصطلح أكثر تداولا في النصّ، وتسهم في تجلية المفهوم وتوضيحه وعزله عن المفاهيم الأخرى، داخل السياق الذي يقدّم المعطيات اللغوية ويحلّلها ويفسرّها.

خاتمة القول:

بعد هذا العرض المفصّل لظاهرة وجود ألفاظ مختلفة في انتمائها المقوليّ، تشترك مع المصطلح في الجذر، تُستعمَل في التعبير عن المفاهيم النحويّة، وبعد هذه المحاولة المتواضعة في تفسير اطرادها في كتب التراث النحويّة، نستطيع القول: إنّ دراسة المصطلح النحويّ وقضاياه لا يمكن أن تخرج بنتائج يُطمأنّ إلى دقة نتائجها، إن كانت الدراسة قائمة على عزل المصطلحات من النصّ والسياقات التي ترد فيها؛ فالنصّ اللغوي هو البيئة الطبيعيّة التي ينغرس فيها المصطلح، فيتأثّر بمحيطه من ألفاظ اللغة العامّة، ويحاول التأقلم والتكيّف داخل هذا المحيط. وهنا يأتي دور هذه الألفاظ المختلفة في انتمائها المقوليّ، والمشتركة معه في الجذر، لتعينه على التكيّف في هذا المحيط وفي تلك البيئة.

وقد رأينا في مدوّنتنا، وفي مثالنا الذي اخترناه للتحليل، أن المصطلح الذي يعبّر عن مفهوم الحالة الإعرابيّة (الرفع) هو الاسم (المصدر)، فاستعماله استعمالٌ تقنيٌّ بحت، وهذا يتّفق مع نهج العربيّة في التسميّة، وأمّا جميع الألفاظ الأخرى التي يستعملها المؤلّفون من صفات وأسماء متنوّعة، وأفعال مختلفة في البنية والصيغة والتصريف فإنّ استعمالها ليس استعمالا اصطلاحيّا كما يبدو في ظاهره، وإنّما هي ألفاظ عامّة، اشتقّتْ من المصطلح للاختصار في التعبير عن المعطيات النحويّة وشرحها وتحليلها، واستعمالها في النصوص هو استعمال يمكن أن نَصِفه بأنه شبه تقنيّ، وليس غرضه الإحالة إلى المفاهيم مباشرة؛ بل إنّ إحالاتها المفهوميّة لا تكون إلا من خلال المصطلح وفي ظلاله، فوجودها مرتبط بوجود المصطلح، ومنه تستقي القدرة على التعبير عن المفاهيم. وليس أدلّ على هذه الفكرة من التبادل الذي يجري داخل النصّ بين المصطلح وهذه الألفاظ، وهو تبادل خاضع للسياقات التي تُستعمل فيها، ومحكوم بها، وكأنّ النصّ، بمكوّناته من الألفاظ العامّة وسياقاته، يؤثّر في المصطلح، ذلك اللفظ الجامد، فيطوّعه له ويكسبه خواصّ الألفاظ العامّة، فتشتق منه صفة الفاعل وصفة المفعول، وتتصرف هاتان الصفتان تصرف الصفات، فتُذكّر وتُؤنّث، وتعرّف وتنكّر، وتُفرد وتجمع. ويُشتق منه الفعل أيضا، ثم يغدو ذلك الفعل قابلا للاستعمال بصِيَغِه وبِناه المختلفة، مزيدة ومجرّدة، مبنيّة للفاعل ومبنية للمفعول، ومصرّفة مع مختلف الضمائر. ثمّ تصبح هذه الألفاظ بعد أن تمكّنت في النصّ وتكرّرت وشاعت، هي الوسيلة التعبيريّة عن المعطيات النحويّة وتحليلها، وعن المفاهيم وشرحها، وتعين المصطلح في تحديد المفهوم وحصره، وتوضيحه، وتساعده على الاندماج داخل النصّ والتأقلم مع مكوّناته، فيغدو النصّ العلميّ قابلاً للفهم رغم وجود المصطلحات العلميّة فيه.

The Grammatical Term and its Contextual Alternatives: Managing the term in Linguistic Texts

Amjad Talafheh, Zayed University.

Abstract

When reading heritage grammatical books, we often note that there are terms that are derived from the same root and have different orientations, are used to introduce and explain linguistic premises. This phenomenon is almost present in every linguistic work, regardless of the period in which it was written. So, we find the verb in its base and amplified forms, case-marked with pronouns, and active or passive in voice. We also find the verbal noun in its different forms, definite and indefinite, and the adjective in its various forms: singular and plural, definite and indefinite, masculine and feminine. Similarly, the noun is used in definite and indefinite forms, as well as singular and plural forms. These and other forms, alongside their relevant orientations, are all derived from the same root.

The traditional method employed in studying terminology was based on extracting the terms from manuscripts and presenting them in glossaries and appendixes. Then, researchers would start examining them, discussing the rationale on which terminological issues were based, mostly ascribing variation to synonymy.

This study seeks to interpret and understand this phenomenon, investing in the text in which these terms and Expressions occur, as well as the contexts where they are employed, in order to answer questions regarding the semantic relation between these expressions and the term.

Keywords: Grammatical term, Orientation, Text, Context.

الهوامش

(1) نذكر هنا في المقدّمة مجموعة من الألفاظ والمصطلحات للتمثيل، وسنذكر عيّنة الدراسة موّثقة في أماكنها.

(2) انظر: كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص42.

(3) تمثّل المدرسة النمساوية نموذجا لهذه الفكرة. انظر: Felber, H., Terminology manual, UNESCO-INFOTERM, Paris, 1979. And Rey A., La Terminologie: noms et notions, Paris, PUF, 2ème édition, 1979.

(4) انظر: بن مراد، إبراهيم، المصطلحية وعلم المعجم، في مجلة المعجمية، عدد8، 1992، ص. 5-16

(5) انظر: Slodzian, M., L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens ; in Le sens en terminologie, Lyon, Travaux du CRTT, PUL, 2000, p. 61.

(6) حمزة، حسن، حركة المصطلحات في الخطاب بين نصوص النحو ونصوص الطبّ في المصادر العربية القديمة، في مجلة المعجميّة، عدد 24، 2008، ص. 65.

(7) voir: Talafheh, Amjad, La Terminologie Grammaticale Complexe dans le kitab de Sibawahi, Lille, ANTR, France. 2005.

(8) انظر Roman, A., L'origine et l'organisation de la langue arabe d'après le sahibi Faris, in Arabica, Tome XXXV, 1991, pp. 3-4-d'bn.

(9) انظر: Roman, A., La création lexicale en arabe, Lyon, PUL, 1999, p. 179

(10) انظر Roman, A., Les combinatoires fondatrices de la langue arabe, in Autour de la nomination, Lyon, PUL, 1997, pp. 13-19, وانظر: Roman André, La création lexicale en arabe, 1999, p. 180.

(11) التردد هو تواتر المصطلح في النص، والشيوع هو تواتره في نصوص أخرى، انظر: كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، مرجع سابق، ص 41-64.

(12) انظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص21، وابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ 2001م، ج1، ص46.

(13) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1988، ص 90-132.

(14) انظر: ابن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 32-33.

(15) نجد في التراث العربي استعمال الفعل استعمالاً محدوداً في التسمية، سواء أكان الفعل في حالة تركيب أم معزولا عن التركيب، فمن الأول نجد: (تأبطَ شرا)، و(شابَ قرناها)، و(برق نحره)، ومن الثاني نجد: أعلام أشخاص مثل (يزيد) و(أحْمَد) و(تَغْلِب) و(يَشْكر)، ونجد (قُم) علمًا لمدينة، وغيرها. انظر تفصيل ذلك، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص65. وفي العصر الحديث نجد استعمال الضمائر والظروف والأدوات في تسمية المفاهيم، فمن الأول مصطلح (الأنا)، مأخوذا من الضمير (أنا)، ومن الثاني مصطلح (البينيّة)، مأخوذا من الظرف (بين)، ومن الثالث مصطلح (الكميّة)، مأخوذا من الأداة (كم).

(16) يعرّف السيوطي الترادف بأنه «الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد». السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية، 1986، ج1، ص402.

(17) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1988، ج1، ص24.

(18) ابن سيده، المخصص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج13، ص258.

(19) السيوطي، المزهر، ج1، ص370.

(20) Dubois, Jean, Dictionnaire de la Linguistique et des Sciences du Langage, Paris, Larousse, 1994, p. 480.

(21) انظر Auger, P. et Rousseau, JL. Méthodologie de la Recherche Terminologique, Québec, Office de la langue française, 1978, p. 31.

(22) انظر: Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique générale, 1ère édition, Paris, Librairie Larousse, 1973, p.327.

(23) انظر Rondeau, G., Introduction à la terminologie, Montréal, Québec, Gaétan Morin, 2ème éd. 1991, p. 19. يُشير جون ليونز إلى وجود نوع من الترادف في المعاجم المختصّة، وهو ما يطلق عليه تسمية «near synonyms»، ويعني بها التعبيرات المتقاربة في الدلالة ولكنها ليست متماثل، ويميّزها عن نوع آخر من الترادف يطلق عليه تسمية «partial synonym» الترادف الجزئي. انظر: John LYONS, Language, Meaning and context, London, Fontana, troisième édition, 1986, pp. 50-51.

(24) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج1، ص305.

(25) المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص8.

(26) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج1، ص8.

(27) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج1، ص8.

(28) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج2، ص47.

(29) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص219.

(30) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص219.

(31) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص219-220.

(32) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص220.

(33) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص200.

(34) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص214.

(35) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص265.

(36) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص223.

(37) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج2، ص186.

(38) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج2، ص90.

(39) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3، ص9-10.

(40) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3، ص10.

(41) انظر: المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج2، ص43، وج3، ص105، وج4، ص309.

(42) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص202.

(43) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج4، ص220.

(44) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج2، ص89.

(45) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص201.

(46) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص201.

(47) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج1، ص223.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- بالعربية:

- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1988.
- حمزة، حسن، حركة المصطلحات في الخطاب بين نصوص النحو ونصوص الطبّ في المصادر العربية القديمة، مجلة المعجميّة، عدد 24، 2008.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1988.
- ابن سيده، المخصص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية، 1986.
- المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- بن مراد، إبراهيم، المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، تونس، العدد 8، ص ص 5-16، 1992.
- بن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، دار الفكر للطباعة وللنشر والتوزيع، د.ط.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إيميل يعقوب، دار الكتب العمليّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ 2001م.

ب. بغير العربية:

- **Auger, P. et Rousseau, JL. Méthodologie de la Recherche Terminologique, Québec, Office de la langue française, 1978.**
- **Dubois, Jean, Dictionnaire de la Linguistique et des Sciences du Langage, Paris, Larousse, 1994.**
- **Dubois, Jean, Dictionnaire de Linguistique générale, 1ère édition, Paris, Librairie Larousse, 1973.**
- **Felber, H., Terminology manual, Paris, UNESCO-INFOTERM, 1979.**
- **LYONS John, Language, Meaning and Context, London, Fontana, troisième édition, 1986.**
- **Rey, A., La Terminologie: noms et notions, Paris, PUF, 2ème édition, 1979.**
- **Rondeau, G., Introduction à la terminologie Rondeau, G., Introduction à la terminologie, Montréal, Québec, Gaétan Morin, 2ème éd. 1991.**
- **Roman, A., L'origine et l'organisation de la langue arabe d'après le sahibi d'bn Faris, in Arabica, Tome XXXV, 1991.**
- **Roman, A., Les combinatoires fondatrices de la langue arabe, in Autour de la nomination, Lyon, PUL, 1997.**
- **Roman, A., La création lexicale en arabe, Lyon, PUL, 1999.**
- **Slodzian, Monique, L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens; in Le sens en terminologie, Travaux du CRTT, Lyon, PUL, 2000.**
- **Talafheh, Amjad, La Terminologie Grammaticale Complexe dans le kitab de Sibawayh, Lille, France, ANTR, 2005.**

List of References:

- **almubairrd, al-Muqtaḍab, taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘ẓymh, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.**
- **al-Suyūṭī, al-Muzhir fī ʿulūm al-lughah wa-anwāʿhā, taḥqīq: Muḥammad Jād al-Mawlá wa-Muḥammad Abū al-Faḍl, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1986.**
- **Auger, P. et Rousseau, JL. Méthodologie de la Recherche Terminologique, Québec, Office de la langue française, 1978.**
- **Dubois, Jean, Dictionnaire de la Linguistique et des Sciences du Langage, Paris, Larousse, 1994.**
- **Dubois, Jean, Dictionnaire de Linguistique générale, 1ère édition, Paris, Librairie Larousse, 1973.**
- **Felber, H., Terminology manual, Paris, UNESCO-INFOTERM, 1979.**
- **Ḥamzah, Ḥasan, Ḥarakat al-muṣṭalaḥāt fī al-khiṭāb bayna nuṣūṣ al-naḥw wa-nuṣūṣ alṭbb fī al-maṣādir al-‘Arabīyah al-qadīmah, Majallat almʿjmyyh, ‘adad 24, 2008.**
- **Ḥassān, Tammām, al-lughah al-ʿArabīyah maʿnāhā wmbnāhā, al-Qāhirah, ‘Ālam al-Kutub, Ṭ 3, 1988.**
- **Ibn Hishām, Awḍaḥ al-masālik ilá alfyyh Ibn Mālik, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, D. Ṭ.**
- **Ibn Murād, Ibrāhīm, al-Muṣṭalaḥīyah wa-ʿilm al-Muʿjam, Majallat al-muʿjamīyah, Tūnis, al-‘adad 8, Ṣ Ṣ 51992 ,16-.**
- **Ibn Murād, Ibrāhīm, Masā’il fī al-Muʿjam, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1997.**
- **Ibn sidah, Almukhaṣṣass, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, bi-dūn Tārīkh.**
- **Ibn Ya‘īsh, sharḥ al-Mufaṣṣal, taqdīm: iymyl Ya‘qūb, Dār al-Kutub al‘mlyyh, Bayrūt, Lubnān, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1422h, 2001M.**
- **LYONS John, Language, Meaning and Context, London, Fontana, troisième édition, 1986.**
- **Rey, A., La Terminologie: noms et notions, Paris, PUF, 2ème édition, 1979.**

- **Roman, A., La création lexicale en arabe, Lyon, PUL, 1999.**
- **Roman, A., Les combinatoires fondatrices de la langue arabe, in Autour de la nomination, Lyon, PUL, 1997.**
- **Roman, A., L'origine et l'organisation de la langue arabe d'après le sahibi d'bn Faris, in Arabica, Tome XXXV, 1991.**
- **Rondeau, G., Introduction à la terminologie Rondeau, G., Introduction à la terminologie, Montréal, Québec, Gaétan Morin, 2ème éd. 1991.**
- **Sībawayh, al-Kit*ā*b, taḥqīq: 'Abd al-Salām Hārūn, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, Ṭ 3, 1988.**
- **Slodzian, Monique, L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens; in Le sens en terminologie, Travaux du CRTT, Lyon, PUL, 2000.**
- **Talafheh, Amjad, La Terminologie Grammaticale Complexe dans le kitab de Sibawayh, Lille, France, ANTR, 2005.**

Association
of Arab Universities

The Scientific Society of Arab
Universities Faculties of Arts

Association of Arab Universities Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Published by The Scientific Society of
Arab Universities Faculties of Arts at
Universities Members of AARU

Vol. 21

No.1

April 2024 / Shawal 1445 H

ISSN 9849 – 1818